

اسم الخدمة:

وثيقة إشهاد الطلاق

قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢ م
وتعديلاته بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٨ م
والقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٩ م والقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٣ م.

شروط الحصول على الخدمة:

- أن يكون المطلق جائزًا منه التصرفات الشرعية، عاقلاً^(١) مختاراً.
- إذا كان الطلاق خليعاً فيشترط الرضا بين الزوجين ويتم مقابل عوض من الزوجة تكون جائزة التصرف فيه أو من غيرها.

المادة (٦١،٦٠) من قانون الأحوال الشخصية
المادتين (٧٣،٧٢) من قانون الأحوال الشخصية.
المادة (١١) الفقرة (ج) من قانون التوثيق رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٢ م وتعديلاته بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٧ م.
المواد (٤٩،٤٧) من قانون الأحوال المدنية
والسجل المدني رقم (٢٣) لعام ١٩٩٣ م والمعدل
بالقانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٣ م

المادة (١٠-أ) من قانون التوثيق والتعليمات
والمنشورات الصادرة من وزارة العدل.

المادة (٢٨) من قانون التوثيق رقم (٢٩) لعام ١٩٩٢ م المعدل بالقانون رقم (٣٤) لعام ١٩٩٧ م.
(جدول رسوم التوثيق).

الوثائق المطلوبة:

- بطاقة إثبات الشخصية للمطلق أو من ينوب عنه والشهود (شخصية عائلية —عسكرية —جواز سفر) سارية المفعول
- عقد الزواج.
- وكالة رسمية في حالة الإنابة.

النماذج المستخدمة في تقديم الخدمة:

وثيقة إشهاد طلاق معدة من قبل وزارة العدل ذات قيمة مالية عشرون ريالاً.

رسوم نقديه:

١٢٥ ريالاً وفي حالة تحرير الوثيقة من قبل قلم التوثيق مباشرة يضاعف المبلغ.
(متضمنة رسوم دعم القضاء)

الإجراءات:

للمطلق أو من ينوب عنه إتباع إحدى الطرق التالية:

- التقىم مع شاهدي عدل عاقلين بالغين إلى الأمين المختص المعتمد من قبل وزارة العدل لتنظيم وثيقة إشهاد الطلاق بعد محاولة التوفيق بين الزوجين أو للتصديق على الوثيقة المحررة لدى غيره بعدأخذ اعتراف المطلق أو من ينوب عنه بمضمونها والتوفيق عليها ثم تقديم الوثيقة إلى قلم التوثيق لقيدها.
- التقىم مع شاهدي عدل عاقلين بالغين إلى قلم التوثيق في المحكمة الابتدائية المختصة لتنظيم إشهاد الطلاق وإصداره بعد محاولة التوفيق بين الزوجين، أو للتصديق على الوثيقة المحررة لدى غير الأمين المعتمد من قبل وزارة العدل بعدأخذ اعتراف المطلق أو من ينوب عنه بمضمونها والتوفيق عليها.

زمن إنجاز الخدمة:

- ساعة إذا تم تحرير الوثيقة لدى قلم التوثيق مباشرة بعدأخذ الوقت الكافي للتوفيق
ساعة إذا تم تحرير الوثيقة لدى الأمين ونصف ساعة لدى قلم التوثيق للقيد بعدأخذ الوقت الكافي للتوفيق بين الزوجين.

(١) إذا كان المطلق مجبراً أو معطهاً فلزيم الإذن من القاضي لوليه بايقاع الطلاق بموجب المادة (٦٠) من قانون الأحوال الشخصية.